جامعة سوهاج

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

واقع تفعيل مواد دستور ٢٠١٤م في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر

إعداد

أ/ أحمد خليفة خليفة

باحث دكتوراه بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة سوهاج

أ.د/ فيصل الراوي طايع

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية –جامعة سوهاج

أ.د/ عبدالمعين سعد الدين

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية– جامعة سوهاج

تاريخ استلام البحث: ٣١ أغسطس ٢٠٢٢م –تاريخ قبول النشر: ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢م

.DOI: ١٠.٢١٦٠٨/JYSE. ٢٠٢٢

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة التعرف على واقع تفعيل المواد الدستورية في دستور ٢٠١٤م في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر, لتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي، وعلى الاستبانة كأداة الدراسة, وذلك من أجل وضع بعض الآليات المقترحة لتفعيل دور المواد الدستورية في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء دستور ٢٠١٤م, والتي منها : وضع سياسة واضحة المعالم لإصلاح التعليم قبل الجامعي لا تتغير بتغير الأشخاص على كرسي الوزارة ، توفير مناهج حديثة تراعي الجوانب المختلفة لشخصية الفرد ، إتاحة التدريب المستمر للمعلمين والتقييم الدوري لهم لمعرفة مدى استفادتهم من هذه الدورات ، الاهتمام بالبحوث العلمية والمشكلات المجتمعية المعاصرة ، توفير الاعتمادات المالية المطلوبة لممارسة الأنشطة التعليمية المختلفة ، تفعيل طرق التدريس المختلفة وعدم الاعتماد فقط على أسلوب التلقين في التدريس ، غرس القيم الصحيحة التي تساعد الطلاب على إكمال تعليمه العالي واندماجه في المجتمع.

الكلمات المفتاحية : **إصلاح التعليم قبل الجامعي , الدستور**

The reality of activating the constitutional articles in the ٢٠١٤ constitution in reforming pre-university education in Egypt

Fasel Alrawy, Abdelmoen Saadeldin and Ahmed Khalifa
Sohag University, Faculty of Education, Foundations Education Department
* Corresponding author akalefa ٥٤@yahoo.com

Abstract

This study aimed to identify the reality of activating the constitutional articles in the ٢٠١٤ constitution in reforming pre-university education in Egypt. In Egypt in light of the ٢٠١٤ constitution, which include: Establishing a clear policy for reforming pre-university education that does not change with the change of persons in the ministry.

-Providing modern curricula that take into account the different aspects of the individual's personality, providing continuous training for teachers and periodic evaluation for them to know the extent to which they benefit from these courses, paying attention to scientific research, and contemporary societal problems, providing the financial funds required to practice various educational activities, activating different teaching methods and not relying solely on the method Indoctrination in teaching, instilling the correct values that help students to complete their higher education, and their integration into society

Keywords: reform of pre-university education, constitution.

المقدمة

عند النظر إلى الترابط بين دستور الدولة ومؤسساتها كالمؤسسة التعليمية يتبادر إلى الذهن مسالة مدى مراعاة النصوص الدستورية لقضايا التعليم ومشكلاته على أساس الدستور يوضع ليعبر عن آمال المجتمع وطموحاته من نظام التعليم ويتبادر إلى الذهن مسالة مدى مراعاة النصوص الدستورية لقضايا التعليم ومشكلاته على اساس إن الدستور يوضع ليعبر عن أمال المجتمع وطموحاته من نظام التعليم ويتبادر ايضا مسالة احترام تنفيذ النصوص الدستورية المتعلقة بالتعليم وتوفير الضمانات اللازمة وذلك إذا ما تبين انها تعالج تلك القضايا أو بعض جوانبها فالعبرة ليست فقط في وجود دستور يحمل في طياته نصوصاً تعكس اهتمام الدولة بالتعليم ولكن ايضا في توافر الضمانات التي تكفل تنفيذها في الواقع.

والمواد الدستورية والقواعد القانونية وما تضمنته من مبادئ تربوية أفكارا نظرية تبقى فاقدة لجوهرها إذا جرى تعطيلها أو لم يتم تطبيقها بالشكل الحقيقي في واقع نظام التعليم، أو أذ استمر معها التناقض من خلال العمل بعض القوانين الاستثنائية التي تقيد جزءا كبيرا من هذه المواد والقواعد والمبادئ، وتجعلها فاقدة لأثرها، او من خلال صدور بعض القوانين والمراسيم غير الدستورية، والتي قد تتسرب دون أن تتمكن الهيئة المكلفة بالرقابة على دستورية القوانين من منع إصدارها أو إلغائها، نتيجة قصور وظيفتها وسلطتها عن تأمين هذه الحماية من أن تكون رقيبا حقيقا بمواجهة أى نص قانونى غير دستوري، ومنعه من التسرب، وحائله أمامه كي

لا يرى النور، لما فيه من مخالفات للوثيقة الأسمى وهى الدستور الذى يعد الضامن لحقوق وحريات الأفراد. [١]

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتركيز الضوء واقع تفعيل المواد الدستورية في دستور ٢٠١٤م في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر.

١.١. مشكلة الدراسة:

تحظى قضايا التعليم باهتمام كبير من قبل الباحثين والدراسين وصانعي السياسة التعليمية وتحتل موقعاً متميزاً في أجندة العمل السياسي ، باعتبارها من أهم القضايا القومية ، ومحوراً رئيساً للتنمية البشرية. وانعكس هذا الاهتمام في خطابات القيادات السياسية وبيانات الحكومة ومناقشات المجالس التشريعية وعلى صعيد العديد من المؤتمرات المحلية والعالمية.

ولكن وبنظرة فاحصة لواقع نظام التعليم يتضح أنه يعانى كثيراً من المشكلات التي طالت كل عناصر المنظومة التعليمية . كما يتضح أنه لم يعد قادراً على تحقيق الأهداف المرجوة منه. ولهذا التردي الذى يعانى منه نظام التعليم جذور متعددة ، بعضها هيكلي تنظيمي وبعضها تمويلي وبعضها معرفي ويضاف لهذه الأسباب جذور دستورية ، هي المسئولة – ولو جزئياً – عن هذا الأداء الضعيف لمنظومة التعليم ، وعدم وفائها بحق المواطن في التمتع بالتعليم ، وتحصيل المعرفة بصورة فعاله. [٢]

كما اشار عدد من الدراسات الأخرى إلى وجود بعض المشكلات التي تواجه التعليم العام في مراحله المختلفة والتي تستدعى معرفة كيفية تفعيل دور الدستور في مواجهتها ومنها:

- **اتسام السياسة التعليمية في المراحل التعليمية المختلفة بعدم الاستقرار والموسمية ، وخضوعها للضغوط المختلفة سواء كانت محلية أو عالمية. [٣]**
- **ضعف الهوية وقيم المواطنة وتحمل المسئولية والشعور بالاغتراب لدي عدد من تلاميذ التعليم العام. [٤]**
- **ضعف تحقق العدالة الاجتماعية بين طلاب التعليم العام. [٥]**

من هنا كان هذه الدراسة التي تهتم بالتعرف على واقع إصلاح التعليم قبل الجامعي في ضوء دستور ٢٠١٤م.

١.١.١.أسئلة الدراسة :

تحددت أسئلة الدراسة فيما يلى :

- **ما علاقة دستور ٢٠١٤م بإصلاح التعليم قبل الجامعي؟**
- **ما واقع تفعيل مواد دستور ٢٠١٤م في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر.**
- **ما معوقات تفعيل المواد الدستورية لإصلاح التعليم في ضوء دستور ٢٠١٤م.**
- **ما الآليات المقترحة لتفعيل دور المواد الدستورية في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء دستور ٢٠١٤م.**

١.٢. هدف البحث:

تحددت أهداف الدراسة الحالية فيما يلى:

- **الكشف عن واقع تفعيل مواد دستور ٢٠١٤م في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر.**
- **الكشف عن معوقات تفعيل المواد الدستورية لإصلاح التعليم في ضوء دستور ٢٠١٤م.**
- **وضع بعض الآليات المقترحة لتفعيل دور المواد الدستورية في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء دستور ٢٠١٤م.**

١.٣. أهمية البحث: **أنه يساعد المسئولين عن القرار التعليمي في التعرف على أبرز القضايا التي تؤثر على قيام التعليم بدوره تجاه بناء المجتمع المنشود وفى التعرف على مدى مراعاة الدستور المصري الجديد لتلك القضايا, أيضاً توجيه المسئولين عن القرار التعليمي إلى ضرورة مراجعة موجهات نظام التعليم بما يتماشى ومواد الدستور الجديد حتى يتحقق التناغم بين الراس – متمثلاً في مواد الدستور المتعلقة بالتعليم – وبين الجسد – متمثلاً في سياسة التعليم وإستراتيجية وخططه التنفيذية –..**

١.٤. حدود البحث: **وتتمثل في إصلاح التعليم قبل الجامعي في ضوء دستور ٢٠١٤م.**

١.٥. مصطلحات البحث

١.٥.١. الدستور:

تعرف الدراسة الحالية الدستور بأنه : مجموعة القواعد الجبرية التي تنظم سلوك الأشخاص الخاضعين لهذه الدولة أو الداخليين فى تكوينها ، ومن هذا يتضح أن هذه القواعد عامة وجبرية ، أي أن هذه القواعد تسرى على الناس كافه ومن يخالفها يعرض نفسه للعقوبة المادية أو المعنوية.

٢.٥.١. الإصلاح التعليمي:

يُعرَف الإصلاح التعليمي بأنه التغيير والتطوير الشامل في بنية النظام التعليمي أو هو التعديلات الشاملة في السياسة التعليمية، التي تؤدي إلى تحسين في المحتوى التعليمي أوفي الفرص التعليمية، أو في البنية الاجتماعية. [٦]

ثانيا: منهجية وأداة البحث: يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي, إذ يمثل الطريقة المنهجية لدراسة الظواهر الحالية وتأثيراتها المختلفة في الواقع الاجتماعي المعاصر[٧], ويتم توظيفه في البحث الحالي:

وذلك من خلال ما يلي: –

- **جمع وتفسير المعلومات والبيانات المتعلقة بطبيعة الإصلاح التعليمي.**
- **الكشف عن الآليات المقترحة لتطوير التعليم قبل الجامعي في ضوء دستور ٢٠١٤م.**

أداة البحث: **الاستبانة والهدف منها التعرف على واقع تفعيل المواد الدستورية في دستور ٢٠١٤م في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر**

ثالثا: اجراءات السير في البحث : ويتمثل في المحاور التالية:

١. المحور الأول: نشأة الدستور وأهميته

ترجع بدأيات ظهور الدساتير المكتوبة في العصر الحديث إلى نهاية القرن الثامن عشر حيث ظهرت أولى الدساتير الوطنية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية ابتدأ من عام ١٧٧٦ ثم تبعها الدستور الأمريكى الفيدرالى عام ١٧٨٧م , [٨] ولقد ازدهرت عملية بناء الدساتير بشكل غير مسبوق عقب نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩م حيث صيغت نصف الدساتير الوطنية الموجودة حالياً أو أعيد صياغتها نتيجة النشاط الدستورى وزيادة دورة في تأجج النقاش حول عمليات وضع الدساتير كما كانت القوة الرئيسية وراء بناء بعض من تلك الدساتير تكمن ايضا في البعد المعنى بالصراع واعتبار تحول الصراع وإحلال السلام غايات أساسية فلم تعد الدساتير تبنى لمجرد تشكيل الحكومات وتنظيم علاقاتها بالمواطنين بل أصبحت بالنسبة إلى كثير من الدول لإدارة الأزمات.[٩]

والدستور هو الأساس لأي نشاط تقوم به مؤسسات الدولة، ومرآة تعكس إرادة المجتمع، تحقق باحترامه والتقيد بأحكامه احترام الشخصية الإنسانية، فالإنسان هو محور كل الحقوق ولا تكون إلا له؛ حيث يعد الدستور قانون أعلى للدولة يقوم على تحديد القواعد الأساسية للهيكل العام للدولة، ونظام حكمها، وشكل حكومتها، وتنظيم سلطاتها العامة,

والدستور في تكوينه العام يتكون من من مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم على عملية التنظيم لسلطات الدولة بشكل عام حيث يقضي القانون في شكله الدستوري على أهمية ضمان حقوق الوطن والمواطن, والعلاقة بين السلطات باشكالها المختلفة بعضها البعض من ناحية ومن ناحية اخرى علاقة هذه السلطات بأفراد المجتمع داخل نطاق الدولة, فمثلاً حيث يضمن يضمن الدستور عدم تدخل السلطات الحاكمة ممثلة في الدولة في كل من المعتقدات الفكرية أو الدينية لأفراد المجتمع داخل مطاق الدولة, كذلك يحدد الاسس السياسية الأساسية للحكومة وقواعد وإجراءات عمل الحكومة وحقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وواجباتهم ويضع ايضاً الوسائل التى تضمن محاسبة أجهزة الحكومة. [١٠]

الدستور بقواعده القانونية يقيم النظام السياسي فى الدولة, وينشىء المؤسسات ويحدد الاختصاصات ,ومن بين تلك المؤسسات, المؤسسات التعليمية ,التي يجب الا تترك دون تحديد واضح لاهدافها ,ومن قبل بيان المبادىء والاطر الاساسية الحاكمة لهذه المؤسسات ,على نحو يضمن ان تتطور اهداف منظومة التعليم وما يرتبط بها من قوانين وسياسات واستراتيجيات وبرامج ومشروعات بشكل فعال ومؤسسي, حيث يعتبر حق في التعليم من المفاهيم الدستورية المعاصرة, فقد اهتمت الدساتير المصرية المختلفة في العصر الحديث بدءاً من دستور ١٩٢٣م حتى الآن بحق افراد المجتمع المصري في التعليم باعتباره أهم الحقوق الاجتماعية, والذي تمثل في منح الحق في التعليم للكافة دون أي تمييز بين الأفراد, ويتناول هذا المحور الإطار النظري للتعليم في مواد دستور ٢٠١٤م.

٢. المحور الثاني: مواد التعليم فى دستور ٢٠١٤م

يعد دستور ٢٠١٤م احدث الدساتير المصرية ,الذى تعمل بمقتضاه كل اجهزة الدولة فى الوقت الحالى.

وقد جاء دستور ٢٠١٤م فى (٢٤٧)مادة موزعة على (٦)ابواب , وجاءت مواد التعليم بالفصل الاول من الباب الثانى ,باب المقومات الاساسية للمجتمع .وتتمثل مواد التعليم بهذا الدستور في الجدول التالي:

Print:(ISSN ٢٦٨٢-٢٩٨٩) Online:(ISSN ٢٦٨٢-٢٩٩٧)

جدول رقم (١): وتتمثل مواد التعليم فى دستور ٢٠١٤م فيما يلى: [١١]

رقم الباب	رقم المادة	نص المادة	دورها فى اصلاح التعليم
الباب الثانى باب المقومات الاساسية للمجتمع	المادة ١٩	التعليم حق لكل مواطن ,هدفه بناء الشخصية المصرية , والحفاظ على الهواية الوطنية ,وتاصيل المنهج العلمى فى التفكير ,وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار, وترسيخ القيم الحضارية والروحية ,وارساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ,وتلتزم الدولة بمراعاة اهدافه فى مناهج التعليم ووسائله ,وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية . والتعليم الزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية او ما يعادلها ,وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية ,وفقا للقانون . وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤%من الناتج القومى	تشير هذه المواد إلى أحقية كل مواطن في تعليم عالي الجودة، دعا إلى ضرورة الاهتمام بتنمية عقليات مفكرة قادرة على حل المشكلات وتوليد الأفكار الفريدة، التي تساعد على تنمية المجتمع، مما يمنحه الفرصة للحاق بركب الدول المتقدمة التي ألزمت مؤسساتها التربوية بالاهتمام بالفرد والارتقاء به من خلال تقديم استراتيجيات علمية وعملية لتطوير أداء العمل المؤسسي وعلى رأسها تشجيع الإبداع وتنمية المواهب.

		الاجمالى ,تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها	والتزام الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني، وجعل اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني مواد أساسية
	المادة ٢٠	تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره ,والتوسع فى انواعه كافة ,وفقا لمعايير الجودة العالمية ,وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل .	في التعليم، التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية، كما أكد على كفالة الطفل المعاق وتأهيله
	المادة ٢١	تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية ,وتوفير التعليم الجامعى وفقا لمعايير العالمية ,وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها ,وفقا للقانون .وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن ٢%من الناتج القومى الاجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات	واندماجه في المجتمع، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن الالزام التعليمي، كما أكد على كفالة الدولة لرعاية النشء والشباب وتأهيلهم، وألزم الدولة برعاية ذوي الاعاقة صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، جاء أكثر تفصيلًا والتزامًا لمواد التعليم.

		العالمية وتعمل الدولة على تشجيع انشاء الجامعات الاهلية التى لا تستهدف الربح ,وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والاهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية ,واعداد كوادرها من اعضاء هيئات التدريس والباحثين ,وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية .	وهناك مستجدات تعامل معها مثل تنمية المواهب وتشجيع الابتكار، زيادة نسبة الانفاق على التعليم الالزامي والجامعي، الاهتمام بالمعلمين والكوادر التدريسية، وقد اولى اهتماما بالمعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وبضرورة تنمية كفاءاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية ورعاية حقوقهم وتخصيص نسبة من الانفاق علي البحث العلمي، محو الامية الرقمية لهذا التطور غير المسبوق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى تقليل الفجوة، لم ينظر إلى الأمية
	المادة ٢٢	المعلمون ,واعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم ,الركيزة الاساسية للتعليم ,تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية ,ومهاراتهم المهنية ,ورعاية حقوقهم المادية والادبية , بما يضمن جودة التعليم وتحقيق اهدافه . فى الخارج فى نهضة البحث العلمى .	
الباب الثاني المقومات	المادة ٢٣	تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته, باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة	

الأساسية للمجتمع		الوطنية ,وبناء اقتصاد المعرفة ,وترعى الباحثين والمخترعين ,وتخصص له نسبة من الانفاق الحكومى لا تقل عن ١%من الناتج القومى الاجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع معدلات العالمية .كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والاهلى واسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمى .	على انها الهجائية فحسب بل ذكر القضاء على الأمية الرقمية أيضًا، أقر في مادته (٢٥)." فلم يهتم هذا الدستور بالتعليم النظامي فقط، بل وبالتعليم غير النظامي أيضًا، لم يغفل الاهتمام بمحو الأمية، باعتبارها من أكثر عوائق التنمية، وأكد على ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في القضاء على الأمية وسد منابعها بتحقيق الاستيعاب الكامل وتقليل التسرب من التعليم، وعليه فقد سعت الدولة عبر مؤسساتها التربوية بالاشتراك مع
	المادة ٢٤	اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطنى بكل مراحله مواد اساسية فى التعليم قبل الجامعى الحكومى والخاص ,وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الانسان والقيم والاخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة .	
	المادة ٢٥	تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الامية الهجائية والرقمية بين	

		المواطنين فى جميع الاعمار ,وتلتزم بوضع اليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى, وذلك وفق خطة زمنية محددة .(٩٠)	مؤسسات المجتمع المدني إلى توفيره لكافة الأفراد كبارًا وصغارًا بدون تمييز –
السادس الأحكام العامة والانتقالية	المادة ٢٣٨	وتلتزم الدولة بمد التعليم الإلزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.	تشير هذه المادة إلى رفع سن الإلزام إلى نهاية المرحلة الثانوية. لتحقيق هذه المادة يجب الاهتمام بمبادئ الإتاحة والجودة في التعليم العام.

مما سبق يتضح أن دستور ٢٠١٤م اهتم بقضايا التعليم, بل إن الدراسة ترى أن فلسفة دستور ٢٠١٤م زادت عن الدساتير السابقة في الاهتمام بالتعليم كقضية قومية مجتمعية في عدد من النقاط هي:

- **اعتبار التعليم مشروع مصر القومي، بحيث يتحول التعليم إلى قائد حركة التنمية الشاملة في مصر من خلال إنتاج المعرفة التي تستلزمها عصر المعرفة ويكون قادراً على إعداد جيل جديد ذي عقلية ناقدة ومبدعة ومبتكرة وقادراً على المنافسة العالمية.**

- **التأكيد على الحق في التعليم بجميع مراحله، وعلاج ما لحق بها من تشوهات بسبب تعدد أنواع التعليم، وتنظيم هذه الانواع من التعليم وتفعيل إشراف الوزارة عليها، في إطار نظام تعليمي قومي متطور وفعال يعيد الاعتبار إلى المدارس والجامعات الحكومية، ويستعيد ثقة المجتمع فيها باعتبارها المؤسسات الرسمية التي تتبع الدولة وتديرها وتشرف عليها بشكل مباشر من أجل توفير التعليم الجيد لجميع أبناء المجتمع دون تمييز أو تفرقة.**
- **تطوير التعليم الفني بحيث يكون أساساً لبناء القوى العاملة الماهرة التي يمكن أن تسهم في صنع التقدم الاقتصادي في مصر بدلاً من أن يكون نوعاً من أنواع تعليم الفقراء , عن طريق تحليل الماضي لرسم التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل في حركة انتقالية من حالة أخرى مرغوبة في المستقبل. [١٢]**
- **تجديد بنى التعليم الجامعي وبرامجه وتخصصاته بحيث يكون جزءاً من حركة التطور في التعليم العالي السائدة في العالم الآن وقادراً على المنافسة عالمياً وإقليمياً، ويساهم في مد المجتمع بالقوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة, إذ إن النظام التعليمي "من أكثر النظم الاجتماعية تصويرا للواقع ، ومن ثم لوحظ أن التعليم بدأ يعاني بعضا من صور الانحراف التي أثرت على واقع العملية التعليمية، وحالت دون تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة, [١٣]**

- **تطوير الوظيفة البحثية للجامعة وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لها مع التوسع في إنشاء الجامعات البحثية والتكنولوجية وربطها بقطاعات الإنتاج والصناعة والاقتصاد على نحو يمكنها من المنافسة عالمياً في إنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها فقط.**
- **هناك ارتباط بين مواد التعليم في دستور ٢٠١٤م مستمدة الصلة عن مواد التعليم بالدساتير المصرية السابقة عليها، بل حافظت على الثوابت الراسخة مثل الحق في التعليم ومجانيته وإلزاميته وإشراف الدولة عليه، وتعامل مع المستجدات الناتجة عن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي.**
- **مواد التعليم في دستور ٢٠١٤م رتبت في عدة مواد متسلسلة ومتكاملة، حيث أحتلت موقعها في الفصل الأول من الباب الثاني بداية من المادة(١٩)حتى المادة(٢٥)، كما بدأت بتناول التعليم الأساسي ثم التعليم الثانوي ثم التعليم الجامعي، تبعها قضايا ذات أولوية بالنسبة للتعليم، وهي المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي وتطويره ومحو الأمية الهجائية والرقمية.**
- **جاءت مواد الدستور٢٠١٤ شاملة لجميع المراحل التعليمية، هذا إلى جانب الاهتمام بالتعليم غير النظامي متمثلًا في الاهتمام بمحو الأمية الأبجدية والرقمية.**
- **السابقة الاولى في الدساتير المصرية تلتزم الدولة في المواد (١٩)، (٢١)، (٢٣) بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي للتعليم**

قبل الجامعي، ولا تقل عن ٢% من الناتج القومي للتعليم الجامعي، ولا يقل عن ١% من الناتج القومي للبحث العلمي، على أن تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

- **هذا الدستور لأول مرة يبدي اهتمام بالمعلمين والكوادر التدريسية، وتخصيص نسبة من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي، كما أنه لأول مرة ينص الدستور على أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها.**
- **الاهتمام بقضية محو الأمية جاء مختلفًا عن دساتير مصر السابقة خاصة دستور ١٩٧١م، والذي نص على أن محو الأمية واجب وطني، بما يعني أن على الدولة توفيره إذا ما تسنى لها إمكانية ذلك، فقد ذكر دستور ٢٠١٤م، التزام الدولة بأمرين في هذا الشأن وهما الالتزام بوضح خطة محددة للقضاء على الأمية، والالتزام بوضع آليات للتنفيذ.**
- **دستور ٢٠١٤م لم ينظر إلى الأمية على أنها الهجائية فحسب، بل ذكر القضاء على الأمية الرقمية أيضًا وذلك نتيجةً للتقدم والتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

١. **المحور الثالث: واقع تفعيل المواد الدستورية في دستور ٢٠١٤م في إصلاح** التعليم قبل الجامعي في مصر:

من المسلم به أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات للحصول على البيانات ,والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات وتنقيحها ,وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة[١٤] ,وقد اقتضت طبيعة البحث ,والمنهج المستخدم

المنهج الوصفي أن تكون الاستبانة هي الأداة الرئيسة للدراسة, ومن ثمَّ لجأ الباحث إلى هذه الأداة لجمع البيانات من الميدان للحصول على أعلى قدر من البيانات والتفصيلات الممكنة ,والتي تخدم الباحث عند وضع الآليات المقترحة.

وفيما يلي وصف الأداة وكيفية استخدامها:

قام الباحث بإعداد استبانة موجهة لبعض أساتذة التخطيط التربوي والسياسة التعليمية بكليات التربية بالجامعات المصرية, وبعض القيادات الاشرافية والخدمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم, وبعض قيادات المجالس المحلية, وبعض اساتذة علم الاجتماع في كليات الآداب بالجامعات المختلفة, وبعض اساتذة القانون بكليات الحقوق في الجامعات المختلفة, وبعض المستشارين والعاملين بالسلك القضائي, واساتذة السياسة والاقتصاد في جامعة القاهرة, وبعض اساتذة كلية التجارة جامعة بني سويف, وبعض رؤساء الجمعيات الخيرية التي لها نشاط تعليمي, وبعض أعضاء مجلسي النواب والشيوخ, وبعض الصحفيين, وذلك للتعرف على واقع تفعيل المواد الدستورية في دستور ٢٠١٤م في إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر.

٢: مرحلة العرض على الأساتذة المحكمين:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من أساتذة قسم أصول التربية بكليات التربية بالجامعات المصرية, للحكم عليها وتوضيح إذا كانت العبارات المندرجة تحت كل محور تنتمي له أو لا تنتمي ,مع تعديل بعض العبارات بالإضافة أو الحذف وفقاً لما رآه الأساتذة مناسباً.

٣: الصورة النهائية للاستبانة:

في ضوء ملاحظات هيئة الإشراف والسادة المحكمين ,تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية وتتكون من (٢٤) عبارة موزعة على محورين هما:

- المحور الأول: " واقع تفعيل المواد الدستورية في التعليم قبل الجامعي" :(١٢ عبارة).
- المحور الثالث: "معوقات تفعيل المواد الدستورية لاصلاح التعليم في ضوء المتغيرات المجتمعية" (١٢ عبارة)

وقد أعطيت كل عبارة ثلاث استجابات وهي: (نعم_ إلى حد ما _لا)

٤: إجراءات تقنين الاستبانة:

أ: صدق الاستبانة: Validity

يعد الصدق أهم الاعتبارات في تقويم الاختبارات التربوية والنفسية والاجتماعية , فالصدق يعنى درجة دقة المقياس في تحديد ما وضع لقياسه[١٥] ,وقد استخدم الباحث الطريقة الآتية للتأكد من صدق الاستبانة وهي:

- **صدق المحتوي:**

ويهدف إلى الحكم على مدى تمثيل الاستبانة للخصائص المراد قياسها[١٦] ,وقد تم ذلك من خلال عرض الاستبانة على عدد من أساتذة التربية بالجامعات المصرية للاسترشاد بآرائهم ,والحكم على مدى وضوح وملائمة كل عبارة للمحور الذي تندرج تحته ,والتأكد من تمثيل كل عبارة للبعد الذي تقيسه مع استبعاد بعض العبارات وتعديل البعض الآخر ,حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية كما ذكرنا سابقاً.

ب: ثبات الاستبانة: Reliability

ولقد اتبع الباحث الطريقة الآتية لحساب ثبات الاستبانة:

وتم استخدام طريقة ألفا كرونباخ Alpha– Chronback لحساب ثبات أوزان عبارات البطاقة ,ومعرفة اتساقها وتجانسها مع بعضها البعض ,حيث يوجد مدى من الدرجات المحتملة لكل عبارة, وقد بلغ معامل الثبات معدلاً مرتفعاً يوحى بالثقة في النتائج التي تم التوصل إليها ,ويبين الجدول رقم (٢) معامل الثبات لمحاور البطاقة وعدد العبارات التي تنتمي إلى كل محور, وكذلك معامل الثبات للبطاقة مجملة, وقد تمت الحسابات باستخدام برنامج الإحصاء SPSS ,وذلك على النحو التالي:

جدول (٢) معامل الثبات الاستبانة

	المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل ثبات ألفا_ كرونباخ
	واقع تفعيل المواد الدستورية في التعليم قبل الجامعي	١٢	٠.٨١٦
	معوقات تفعيل المواد الدستورية لاصلاح التعليم في ضوء المتغيرات المجتمعية	١٢	٠.٩٦٠
	المجموع	٢٤	٠.٨٩

٦: المجتمع الأصلي للاستبانة واختيار العينة:

أ: المجتمع الأصلي الاستبانة:

يشمل مجتمع استمارة استطلاع الرأي كل من له اهتمام مباشر باصلاح التعليم قبل الجامعي وعلاقته بالدستور المصري, مثل بعض أساتذة التخطيط التربوي والسياسة التعليمية بكليات التربية بالجامعات المصرية , وبعض القيادات الإشرافية والخدمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم, وبعض قيادات المجالس المحلية, وبعض اساتذة علم الاجتماع في كليات الآداب بالجامعات المختلفة, وبعض اساتذة القانون بكليات الحقوق في الجامعات المختلفة, وبعض المستشارين والعاملين بالسلك القضائي, واساتذة السياسة والاقتصاد في جامعة القاهرة, وبعض اساتذة كلية التجارة جامعة بني سويف, وبعض رؤساء الجمعيات الخيرية التي لها نشاط تعليمي, وبعض أعضاء مجلسي النواب والشيوخ, وبعض الصحفيين.

ب: عينة الاستبانة:

تم اختيار العينة بطريقه عمديه مقصودة حيث أنها تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً بالنسبة إلي خاصية معينة[١٧]، حيث فرض موضوع الاستبانة على الباحث أن تكون عينته متنوعة كما تم ذكرها سابقا,, وأن لا تقتصر العينة على محافظة واحدة, بل حاول الباحث أن تشمل العينة محافظات عدة بالجمهورية, وقد بلغ عدد أفراد العينة (٥٢٢) فرداً.

٧: إجراءات تطبيق الاستبانة:

- **زمن التطبيق:**
  - **بعد وضع الاستبانة في صورتها النهائية تم تطبيقها علي أفراد العينة .**

- **تم توزيع الاستبانة علي أفراد العينة وعددهم (٦٢٠) استمارة, وقد بلغ عدد أفراد العينة التي تم استيفاء استماراتهم (٥٢٢) الاستمارة, وكانت نتيجة الفرز علي النحو التالي :**

جدول (٣) عدد الاستمارات الصالحة وغير المكتملة

عدد الاستمارات التي تم توزيعها		الاستمارات الصالحة		الاستمارات غير المكتملة او التي لم تسترد (المستبعدة)	
عدد	%	عدد	%	عدد	%
٦٢٠	١٠٠	٥٢٢	٨٤,٢	٩٨	١٥.٨

وتم تصحيح الاستجابات علي مقياس ليكرت الثلاثي علي النحو التالي :

- **نعم = ٣**
- **إلى حد ما = ٢**
- **لا = ١**

وقد استغرق تطبيق الاستبانة شهر في الفترة من منتصف شهر ٢٠٢٢/٧م حتي منتصف شهر ٢٠٢٢/٨م ,وهي الفترة التي استغرقها الباحث في إرسال الاستبانة إلى أفراد العينة سواء باليد أو عن طريق البريد الإليكتروني أو الواتس أو ارسال النموذج الاليكتروني للاستبانة عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة, وإعادة استلام الاستبانات مرة أخرى.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

١- المعالجة الإحصائية :

بعد تجميع الاستبيانات وفحصها واستبعاد الغير مكتمل منها تم إجراء التالي :

- **تفريغ بيانات الاستبيان وترميزها في كشوف تمهيداً لإدخالها للحاسب الآلي .**
- **تم إدخال البيانات إلي الحاسب وتم مراجعتها للتأكد من صحتها**
- **اعتمد الباحث علي برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (*SPSS*) [١٨] والذي يفيد في إعداد البيانات بشكل يساعد علي فهمها, واستخدام الاختبارات الإحصائية التي تؤكد صحة النتائج التي يتم التوصل إليها بحيث تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية[١٩] :**
  - **حساب التكرارات ونسبتها المئوية لاستجابات أفراد العينة**

التقدير الرقمي لكل مفردة باستخدام المعادلة التالية :

التقدير الرقمي = (ك١×٣)+(ك٢×٢) +(ك٣×١) حيث :

ك١ مجموعة تكرارات نعم .

ك٢ مجموعة تكرارات إلى حد ما .

ك٣ مجموعة تكرارات لا .

- **الوزن النسبي =** $\frac{\text{التقدير الرقمي}}{\text{ن}} \times ١٠٠$

حيث (ن) عدد أفراد العينة ويساوي (٥٢٢).

- **المدى الكلي = اعلي وزن نسبي – اقل وزن نسبي**
- **فرق المدى = $\frac{\text{الكلي المدي}}{3}$**

وذلك لتحديد مرتبة عبارات الاستبانه, حيث تكون :

أ- **عبارات المرتبة الأولي = اعلي وزن نسبي – فرق المدى, ومن ثم فان العبارات التي تقع أوزانها النسبية في هذه الفترة تحقق وتعتبر عبارات يوافق عليها أفراد العينة بقوة.**

ب- **عبارات المرتبة الثانية = اعلي وزن نسبي يلي اقل وزن نسبي للمرتبة الأولي، فرق المدى , وعليه العبارات التي تقع أوزانها النسبية في هذه الفترة تتحقق وتعتبر عبارات يوافق عليها أفراد العينة بدرجة متوسطة**

م	العبـــــــارة	الإجابات			التقدير الرقمي	الوزن النسبي	كا٢	الدلالة	قوة العبارة	الترتيب
		درجة الموافقة								
		نعم %	إلى حد ما %	لا %						
١	تستند عملية الاصلاح التعليمي على تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم	٤٣.٨	٥٣.٧	٢.٥	٤٨٥	٢٤١.٣	١٩.٠	٠.٠١	قوية	١
٢	يتم توفير الموارد المالية المنصوص عليها في الدستور لصالح اصلاح التعليم	١٥.٤	٥٨.٢	٢٦.٤	٣٨٠	١٨٩.١	٥٩.٦	٠.٠١	ضعيفة	٩
٣	تؤكد عمليات الاصلاح المتبعة على الهوية القومية والاسلامية لدى الطالب المصري	١٩.٩	٤٦.٨	٣٣.٣	٣٧٥	١٨٦.٦	٢١.٨	٠.٠١	ضعيفة	١٠
٤	تهتم السلطات التعليمية بالبحث العلمي واتباع التجارب الدولية الحديثة في عمليات الاصلاح	١٢.٩	٥٣.٧	٣٣.٣	٣٦١	١٧٩.٦	٥٠.٢	٠.٠١	ضعيفة	١١
٥	تؤكد عمليات الاصلاح القائمة على مد فترة التعليم الأساسي لتشمل المرحلة الثانوية	٣٣.٨	٥٠.٧	١٥.٤	٤٣٩	٢١٨.٤	٣٧.٦	٠.٠١	متوسطة	٣
٦	تراعي عمليات الاصلاح التعليمي متطلبات سوق العمل والعصر الرقمي	٣٧.٨	٤٠.٣	٢١.٩	٤٣٤	٢١٥.٩	١٢.٠	٠.٠١	متوسطة	٥

	العبـــــــــارة	الإجابات			الرقم ح	النسبة ن	كا٢	مستوى الدلالة	القوة العبارة	الترتيب
٨	تسعي عمليات الاصلاح التعليمي لتحقيق التنافسية في التعليم قبل الجامعي بمصر مع نظائرها في الدول المتقدمة	١٩.٩	٣٥.٣	٤٤.٨	٣٥٢	١٧٥.١	١٩.٠	٠.٠١	ضعيفة	١٢
٧	تكفل عمليات الاصلاح تحقيق مبدأ اتاحة التعليم قبل الجامعي كما نص عليه الدستور	١٩.٩	٥١.٢	٢٨.٩	٣٨٤	١٩١.٠	٣١.٤	٠.٠١	ضعيفة	٧
٩	تتخذ السياسة التعليمية التعليم قضية امن قومي عند وضع خطط واستراتيجيات الاصلاح التعليمي.	٤٣.٨	٥٣.٧	٢.٥	٤٨٥	٢٤١.٣	٨٩.٠	٠.٠١	قوية	١
١٠	تهتم خطط الاصلاح بتقديم البرامج التدريبية المتنوعة التي تستهدف إكساب المعلم المعارف والمهارات والخبرات والاتجاهات التي تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة.	٣٧.٨	٤٠.٣	٢١.٩	٤٣٤	٢١٥.٩	١٢.٠	٠.٠١	متوسطة	٥
١١	تراعي خطط الاصلاح المعايير الدولية في تحقيق جودة التعليم قبل الجامعي	٣٣.٨	٥٠.٧	١٥.٤	٤٣٩	٢١٨.٤	٣٧.٦	٠.٠١	متوسطة	٣

	العبـــــــــارة	الإجابات			الترتيب	قوة العبارة	الدلالة	كا٢	النسبة	الرقم المرجح		
م												
١	توجد حاجة إلى مواد دستورية اضافية تلزم بعمليات الاصلاح التعليمي المستمر	١٩.٩	٥١.٢	٢٨.٩	٣٨٤	١٩١.٠	٣١.٤	٠.٠١	ضعيفة	٧

ج- عبارات المرتبة الثالثة = أعلى وزن نسبى يلي اقل وزن نسبى للمرتبة الثانية – فرق المدى , ومن ثم فان العبارات التي تقع أوزانها النسبية في هذه الفترة تتحقق وتعتبر عبارات يوافق عليها أفراد العينة بدرجة ضعيفة.

-حساب كا٢ , وذلك لمعرفة مدى ترابط آراء أفراد العينة وتصنيفهم في مجموعات بين التي توافق بدرجة قوية ومتوسطة وضعيفة, بحيث يكون لكل فرد في العينة في المجموعة الواحدة تكرار فقط .

ج: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

بعد إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات ,تم رصد النتائج في صورة جداول إحصائية وتفسيرها ,وفقاً لمحاور الاستبانة على النحو التالي:

المحور الأول: (واقع تفعيل المواد الدستورية في التعليم قبل الجامعي): هدف هذا المحور إلي التعرف على مدى اتساق عمليات الإصلاح التعليمي مع نصوص الدستور المصري الحالي ومدى كفاية المواد الدستورية هذا الاتجاه, ويندرج تحت هذا المتطلب ١٢ عبارة, وفيما يلي عرض لنتائج كل عبارة:

جدول (٤) آراء واستجابات العينة بالنسبة لعبارات المحور الأول.(واقع تفعيل المواد الدستورية في التعليم قبل الجامعي)

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح أن :

بالرغم من ان درجة موافقة افراد العينة علي أن عملية الاصلاح التعليمي تستند على تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم ، وأن السياسة التعليمية تتخذ من التعليم قضية امن قومي عند وضع خطط واستراتيجيات الاصلاح التعليمي؛ إلا أن العينة ترى أن بعض العبارات كانت درجة الموافقة لها متوسطة أو ضعيفة وكان متوسط نتائج محور "واقع تفعيل المواد الدستورية في التعليم قبل الجامعي" (٦٧) ومن تحليل العبارات يتبين ان:

- **العبارتان رقم (١،٩) ومؤداهما " تستند عملية الاصلاح التعليمي على تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم "، " تتخذ السياسة التعليمية التعليم قضية امن قومي عند وضع خطط واستراتيجيات الاصلاح التعليمي", احتلوا الترتيب الأول حيث كان تقديرهم الرقمي (٤٨٥) ووزنهم النسبي (٢٤١.٣) وكانت كا٢ لهم (٨٩) وهما دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وكلا منهما عبارة قوية حيث أن ٤٣.٨ % من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة كبيرة , و٥٣.٧ % من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة متوسطة, ٢.٥ % توافق عليهم بدرجة ضعيفة, مما يؤكد وعي افراد العينة على اختلاف تخصصاتهم وطبيعة اعمالهم على ضرورة توحيد الجهود الرسمية والمدنية وتوجيهها لتطوير التعليم باعتبار أن اصلاح التعليم يمثل قضية أمن قومي، وهو ما يجعله على**

رأس أولويات الدولة المصرية، حيث يحظى ببالغ اهتمام القيادة السياسية على أعلى المستويات, اما بخصوص المشاركة المجتمعية في اصلاح التعليم قبل الجامعي أوصت دراسة سابقة بالتحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلي فكرة قومية للتعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودة ، تشجيع أعضاء المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني علي تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية ، إعطاء الصلاحية الكافية لمجالس الأمناء للقيام بدورها الحقيقي في عملية التطوير والإصلاح المدرسي وتقديم الحلول والمقترحات الاهتمام بوضع خطط استراتيجية مستقبلية لجميع مدارس التعليم قبل الجامعي. [٢٠]

- العبارتان رقم (٥،١١) ومؤداهما " تؤكد عمليات الاصلاح القائمة على مد فترة التعليم الأساسي لتشمل المرحلة الثانوية" , " تراعي خطط الاصلاح المعايير الدولية في تحقيق جودة التعليم قبل الجامعي", احتلوا الترتيب الثاني حيث كان تقديرهم الرقمي (٤٣٩) ووزنهم النسبي (٢١٨.٤) وكانت كا٢ لهم (٣٧.٦) وهما دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وكلا منهما عبارة متوسطة حيث أن ٣٣.٨ % من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة كبيرة, و ٥٠.٧ % من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة متوسطة ,١٥.٤% توافق عليهم بدرجة ضعيفة, وهذا ما أكد عليه الدستور الحالي في المادة ١٩ منه على أن التعليم الزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية او ما يعادلها وتكفل الدولة مجانيته

بمراحله المختلفة, كما تلتزم الدولة بزيادة الانفاق التدريجي على التعليم حتى يصل إلى المعدلات العالمية, [٢١] وهذا يدل على اهتمام الدولة بضرورة مسايرة المعايير الدولية في تحقيق جودة التعليم قبل الجامعي.

- العبارتان رقم (٦،١٠) ومؤداهما " تراعي عمليات الاصلاح التعليمي متطلبات سوق العمل والعصر الرقمي"،" تهتم خطط الاصلاح بتقديم البرامج التدريبية المتنوعة التي تستهدف إكساب المعلم المعارف والمهارات والخبرات والاتجاهات التي تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة." احتلوا الترتيب الثالث حيث كان تقديرهم الرقمي (٤٣٤) ووزنهم النسبي (٢١٥.٩) وكانت كا٢ لهم (١٢) وهما دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وكلا منهما عبارة متوسطة حيث أن ٣٧.٨ % من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة كبيرة , و٤٠.٣% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة متوسطة ,٢١.٩ % توافق عليهم بدرجة ضعيفة, مما أكد عليه الدستور المصري في المادة ٢٠ منه بضرورة تطوير التعليم قبل الجامعي خصوصاً التعليم التقني والفني بما يراعي معايير الجودة العالمية ومتطلبات سوق العمل. [٢٢]
- العبارتان رقم (٨،١٢) ومؤداهما " تكفل عمليات الاصلاح تحقيق مبدأ اتاحة التعليم قبل الجامعي كما نص عليه الدستور "،" توجد حاجة إلى مواد دستورية اضافية تلزم بعمليات الاصلاح التعليمي المستمر", احتلوا الترتيب الرابع حيث كان تقديرهم الرقمي (٣٨٤) ووزنهم النسبي (١٩١) وكانت كا٢ لهما (٣١.٤) وهى دالة إحصائيا عند

مستوى ٠.٠١ وكلا منهما عبارة ضعيفة حيث أن ١٩.٩ % من أفراد العينة توافق عليهما بدرجة كبيرة , و ٥١.٢ % من أفراد العينة توافق عليهما بدرجة متوسطة , ٢٨.٩ % توافق عليهما بدرجة ضعيفة , مما يؤكد علي ان أفراد العينة ترى ان مواد الدستور الحالي إن تم مراعاتها في خطط الاصلاح التعليمي فإنها كافية لتوجيه دفة الاصلاح التعليمي إلى الاتجاه الصحيح, ومن ناحية أخري فإنه على الرغم من تعدد وتوالي خطط الاصلاح التعليمي لمرحلة التعليم قبل الجامعي إلا أن الوصول إلى الاتاحة الكاملة والاستيعاب الكامل في هذه المرحلة بتعدد صفوفها امر مازال بعيدا بعض الشيء, وهذا ما أكدته الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠م, مازال معدل القيد برياض الأطفال بعيدًا عن ما تم استهدافه في الخطط الاستراتيجية السابقة, كذلك يوجد نسبة ٥% تقريبًا من الأطفال سن ٦ سنوات لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائي ، وقد يرجع ذلك لعدم قدرة النظام للوصول لجميع الأطفال في سن ٦ سنوات وعدم امتلاكه لعوامل الجذب اللازمة، وأن هناك حاجة للتوسع في إتاحة التعليم الثانوي بشقيه وخاصة في المناطق الريفية. [٢٣]

- العبارة رقم (٢) ومؤداها "يتم توفير الموارد المالية المنصوص عليها في الدستور لصالح اصلاح التعليم" جاءت في الترتيب الخامس حيث كان تقديرها الرقمي (٣٨٠) ووزنها النسبي (١٨٩.١) وكانت كا٢ لها (٥٩.٦) وهى دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وهى عبارة ضعيفة حيث أن ١٥.٤ % من أفراد العينة توافق عليها بدرجة

كبيرة , و٥٨.٢ % من أفراد العينة توافق عليها بدرجة متوسطة , ٢٦.٤ % توافق عليها بدرجة ضعيفة , مما يؤكد ضعف الإمكانيات المادية التي تنفق على التعليم على الرغم من اقرار الدستور المصري على انفاق نسبة ٤% من الناتج العام لصالح التعليم مع زيادة هذه النسبة تدريجيا حتى تصل الي النسب الدولية, [٢٤] أما عن واقع الإنفاق في مرحلة التعليم قبل الجامعي فقد أشار البنك الدولي إلى أن الأجور والمرتبات تحتل نسبة ٩٤% من إجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي على مدى السنوات الست الماضية، ويأتي في المرتبة التالية شراء المستلزمات والخدمات بنسبة نحو ٥%[٢٥], وهذا يدل على أن معدل الإنفاق على أنشطة التعليم قبل الجامعي وأيضاً تطويره وتحسين نوعيته هي نسبة قليلة جداً بالمقارنة بأبواب النفقات الأخرى, كذلك اشارت دراسة ثانية إلى أن مع مراعاة تغير سعر الصرف العالمي (سعر الدولار) بالمقارنة بالجنيه المصري خلال الفترة من ٢٠١١م حتي ٢٠١٨م, حيث كان سعر صرف الدولار في بداية ثورة الخامس والعشرين من يناير سبعة جنيهات, ليكسر سعر صرف الدولار حاجز الثمانية عشر جنيهاً بنهاية السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨م, وعند تحويل الإنفاق الحكومي من العملة المحلية (الجنيه المصري), إلى العملة العالمية (الدولار الأمريكي) يلاحظ أن إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كان حولي (٤.٨) مليار دولار في بداية الفترة المدروسة, ولكن انخفض هذا الإنفاق ليصبح (٤.٤) مليار دولار في نهايتها, وبذلك تكون معدلات الزيادة في الإنفاق على التعليم

قبل الجامعي في مصر معدلات غير حقيقية ومضللة, نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية, وأيضاً بسبب زيادة معدلات التضخم الاقتصادي غير المسبوق حيث كان معدل التضخم في بداية عام ٢٠١١م يصل إلى ١٠.٥%, ووصل هذا المعدل إلى ٣٠,٧% في نهاية عام ٢٠١٧م, [٢٦] اضف غلى ذلك فقد اشارت دراسة اخرى إلى أن معدل الانفاق على التعليم في مصر لا يتجاوز ٢,٨% وهي اقل من النسبة التي اقرها الدستور المصري. [٢٧]

- العبارة رقم (٣) ومؤداها " تؤكد عمليات الاصلاح المتبعة على الهوية القومية والاسلامية لدى الطالب المصري " جاءت في الترتيب السادس حيث كان تقديرها الرقمي (٣٧٥) ووزنها النسبي (١٨٦.٦) وكانت كا٢ لها (٢١.٨) وهى دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وهى عبارة ضعيفة حيث أن ١٩.٩ % من أفراد العينة توافق عليها بدرجة كبيرة , و ٤٦.٨ % من أفراد العينة توافق عليها بدرجة متوسطة , ٣٣.٣ % توافق عليها بدرجة ضعيفة , مما يدل على الرغم من تأكيد الدستور في المادة ١٩ منه على الهوية القومية والاسلامية في مرحلة التعليم قبل الجامعي إلا أن واقع عمليات الاصلاح التعليمي تشير إلى غير ذلك فقد اشارت دراسة إلى ان بعض طلاب مرحلة التعليم قبل الجامعي يعانون من ضعف الهوية وقيم المواطنة وتحمل المسئولية والشعور بالاغتراب. [٢٨]

- **العبارة رقم (٤) ومؤداها " تهتم السلطات التعليمية بالبحث العلمي واتباع التجارب الدولية الحديثة في عمليات الاصلاح " جاءت في الترتيب السابع حيث كان تقديرها الرقمي (٣٦١) ووزنها النسبي (١٧١.٦) وكانت كا٢ لها (٥٠.٢) وهى دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وهى عبارة ضعيفة حيث أن ١٢.٩ % من أفراد العينة توافق عليها بدرجة كبيرة , و ٥٣.٧ % من أفراد العينة توافق عليها بدرجة متوسطة , ٣٣.٣ % توافق عليها بدرجة ضعيفة , وهذا ما اشارت إليه دراسة إلى أن السياسة التعليمية والاصلاح التعليمي في المراحل التعليمية المختلفة سياسة غير مستقرة وموسمية, وتخضع للضغوط المختلفة سواء كانت محلية أو عالمية, ومن ثم فإنها تمثل ردود أفعال في كثير من الأحيان تتحكم في مسيرتها القروض والمنح, وأيضاً التسرع في صنع السياسة التعليمية, وتجاهل الواقع الثقافي والمعرفي في هذه السياسات, حيث الانحياز للتجارب الغربية دون حذر من الاصطدام بثقافة المجتمع وثوابته, وأيضاً توجد فجوة بين السياسة التعليمية والبحث العلمي التربوي, وهذه السياسة التعليمية فردية وليست مؤسسية, وأخيراً الاهتمام بلغة الأرقام لا بلغة القيمة, حيث أصبحت السياسة التعليمية تعتمد على الكم لا الكيف. [٢٩]**
- **العبارة رقم (٧) ومؤداها " تسعي عمليات الاصلاح التعليمي لتحقيق التنافسية في التعليم قبل الجامعي بمصر مع نظائرها في الدول المتقدمة " جاءت في الترتيب الثامن حيث كان تقديرها الرقمي (٣٥٢) ووزنها النسبي (١٧٥.١) وكانت كا٢ لها (١٩) وهى**

دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وهى عبارة ضعيفة حيث أن ٩.٩ % من أفراد العينة توافق عليها بدرجة كبيرة , و٣٥.٣ % من أفراد العينة توافق عليها بدرجة متوسطة, ٤٤.٨% توافق عليها بدرجة ضعيفة , ويوافق اجابة هذا العنصر اجابة العنصر السابق في أن الاصلاح التعليمي في مصر والسياسة التعليمية سياسة غير مستقرة ومرتبطة بشخص الوزير, كذلك اشارت دراسة إلى انه مازالت المناهج الدراسية غير قادرة على مواكبة متطلبات مجمع المعرفة، فضلا عن سرعة الإصلاحات دون تخطيط مسبق لذلك التطبيق، وعندما يكون هناك قرار بالتطوير في المناهج، لا يتعدى هذا الإصلاح سوى الزيادة أو الحذف، فضلا عن تكديس المقررات بالمعارف والمعلومات وبالتالي لا تساعد الطالب على الإبداع والابتكار، بل تصيبه بالجمود وضعف مواكبة الحياة المعاصرة, حيث مازالت المناهج الدراسية موحدة رغم اختلاف البيئات، والاحتياجات, ولا تراعي الميول الفردية والاستعدادات الشخصية. [٣٠]

المحور الثالث: معوقات تفعيل المواد الدستورية لإصلاح التعليم في ضوء المتغيرات المجتمعية:

تناول هذا المحور معوقات تفعيل المواد الدستورية لاصلاح التعليم في ضوء المتغيرات المجتمعية, واشتمل هذا البعد علي (١٢) عبارة , ويوضح الجدول التالي نتائج هذا المحور :

جدول (٥) آراء واستجابات العينة بالنسبة لعبارات المحور الخامس(معوقات تفعيل المواد الدستورية لإصلاح التعليم في ضوء المتغيرات المجتمعية)

م	العبارة	الإجابات: درجة الموافقة: نعم %	إلى حد ما%	لا%	التقدير الرقمي	الوزن النسبي	كا٢	الدلالة	قوة العبارة	ر
ر	القصر في توفير الموارد المالية اللازمة للإصلاح المنشود	٣٣.٣	٥٣.٧	٢.٩	٤٤٣	٢٠.٤	٥٠.٢	٠.٠١	قوية	
ـه	لا توجد فلسفة واضحة لعمليات الاصلاح التعليمي	٢٨.٩	٥١.٢	٩.٩	٢٠	٠٩.٠	١.٤	.٠١	متوسطة	
ـه	إفتقار الكثير من المعلمين إلى الكفايات التعليميّة اللازمة للتعليم والقادرة على تحقيق الإصلاح المنشود	٣٣.٣	٥٣.٧	٢.٩	٤٣	٢٠.٤	٠.٢	.٠١	وية	قا

م	العـــــــــــ	الإجابات							
٤	إهدار التجارب الناجحة التي تمت أثناء تطبيق خطط الاصلاح السابقة للتعليم خاصة المناهج وطرق التدريس والتقويم	٣٣.٣	٤٢.٣	٤.٤	٢٠	٠٩.٠	.٧	.٠١	توسطة م
٥	عجز السياسة التعليمية المتبعة عن سد الفجوة بين الطلب الشعبي المتزايد على التعليم، وقدرة الأجهزة التعليمية على الاستجابة لهذا الطلب	٢٨.٩	٥١.٢	٩.٩	٢٠	٠٩.٠	١.٤	.٠١	توسطة م
٦	ضعف استقرار السياسة التعليمية، والتسرع في تطبيق بعض القرارات دون الالتزام بتجريبها وتقويمها قبل تعميمها	٣٣.٣	٥٣.٧	٢.٩	٤٣	٢٠.٤	٠.٢	.٠١	وية قا

م	العبـــــــــارة	الإجابات						
٧	ضعف المشاركة الشعبية والمحلية وذوي الخبرة وأصحاب الرأي في وضع السياسة التعليمية.	٣٨.٣	٣٥.٣	٦.٤	٢٦	١١.٩	.٧	دالة بدرجة قوية
٨	ضعف الربط بين سياسة التعليم والسياسة العامة للدولة حيث إن معظم قوانين التعليم ترتبط بشخص الوزير، ونتج عن ذلك سرعة إجراء بعض التعديلات أو الإلغاء.	٢٨.٩	٤٢.٣	٨.٩	٠٢	٠٠.٠	.٣	دالة بدرجة عيفة
٩	الاهتمام في كل إصلاح على الأعراض دون الوصول إلى الأسباب الأصيلة لمشكلات المجتمع التي تنعكس على التعليم	٢٨.٩	٥١.٢	٩.٩	٢٠	٠٩.٠	١.٤	دالة بدرجة متوسطة

م	العبـــــــــارة	الإجابات						
أ	ضعف التنسيق بين كليات التربية في كل محافظة وبين مديريات التعليم بهذه المحافظات لتوفير الاعداد المطلوبة فقط بالتخصصات المتطلوبة بما يناسب متطلبات سوق العمل بكل محافظة	٢٨.٩	٤٢.٣	٨.٩	٠٢	٠٠.٠	.٣	ضعيفة بدرجة دالة	٠
ب	الخوف والقلق من كلّ ما هو جديد، وقلّة الحوافز والدافعية للتغير.	٣٨.٣	٣٥.٣	٦.٤	٢٦	١١.٩	.٧	ضعيفة بدرجة دالة	
ج	ضعف مراعاة التصميم الهندسي لبعض المدارس لاسيما القديمة لمتطلبات الاصلاح، وعدم جاهزيتها.	٣٨.٣	٣٥.٣	٦.٤	٢٦	١١.٩	.٧	ضعيفة بدرجة دالة	

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح أن :

متوسط دور المؤسسات التربوية في تدعيم قيم المواطنة (٦٩) وكان عدد العبارات القوية ستة والضعيفة اثنان والمتوسطة اربعة وتوضيح ذلك :

- **العبارة رقم (١،٣،٦) ومؤداهم "القصور في توفير الموارد المالية اللازمة للإصلاح المنشود "، " إفتقار الكثير من المعلمين إلى الكفايات التعليميّة اللازمة للتعليم والقادرة على تحقيق الإصلاح المنشود", " ضعف استقرار السياسة التعليمية، والتسرع في تطبيق بعض القرارات دون الالتزام بتجريبها وتقويمها قبل تعميمها", احتلوا الترتيب الأول حيث كان تقديرهم الرقمي (٤٤٣) ووزنهم النسبي (٢٢٠.٤) وكانت كا٢ لهما (٥٠.٢) وكل منهم دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وكل منهم عبارة قوية حيث أن ٣٣.٣% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة كبيرة, و ٥٣.٧% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة متوسطة, ١٢.٩% توافق عليهم بدرجة ضعيفة, وهذا ما أكدت عليه هذه الدراسة عندما ذكرت أن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومي لا تتعدي ٢,٨%, كذلك ما اشارت اليه الدراسة ان السياسة التعليمية في مصر سياسة غير مستقرة ومرتبطة بشخص الوزير أو المعونات المقدمة من الخارج, كذلك اوضحت دراسة سابقة أن برامج إعداد المعلمين في مصر تعاني من بعض نقاط الضعف ومنها: [٣١]**

- **هناك ضعف في الربط بين برامج التدريب المقدمة للمعلمين أثناء الخدمة واحتياجاتهم الفعلية, مما يتبعها بشعور بعدم أهمية هذه البرامج وأخذها على محمل الجد من جانب المعلمين, لعدم تلبيتها لاحتياجاتهم الأكاديمية أو المهنية أو الاجتماعية والانسانية.**

- ضعف مناسبة وقت التدريب لظروف المعلم حيث أن التدريب يتم غالبا أثناء العام الدراسي مما يعطل المعلم عن أداء مهامه ويجعله غير مهتم بموضوع التدريب حتي وإن كان موضوع التدريب مفيد له.
- قلة مراعاة الفئات المختلفة من المعلمين حيث تقدم نفس البرامج للمدرسين على الرغم من اختلاف مستوياتهم وخبراتهم واحتياجاتهم وكذلك أنواع المدارس التي يعملون بها.

- العبارة رقم (٧، ١١، ١٢) ومؤداهما " ضعف المشاركة الشعبية والمحلية وذوي الخبرة وأصحاب الرأي في وضع السياسة التعليمية"،" الخوف والقلق من كلّ ما هو جديد، وقلّة الحوافز والدافعية للتغير"،" ضعف مراعاة التصميم الهندسي لبعض المدارس لاسيما القديمة لمتطلبات الاصلاح، وعدم جاهزيتها"، احتلوا الترتيب الثاني حيث كان تقديرهم الرقمي (٤٢٦) ووزنهم النسبي (٢١١.٩) وكانت كا٢ لهما (٤.٧) وهما غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وكل منهم عبارة قوية حيث أن ٣٨.٣% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة كبيرة , و ٣٥.٣% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة متوسطة , ٢٦.٤% توافق عليهم بدرجة ضعيفة, ويعزو الباحث ضعف المشاركة المجتمعية في خطط الاصلاح التعليمي إلى الانفراد بالقرارات، حيث أن غياب المشاورة بين جميع أفراد المجتمع الواحد في خطط الاصلاح, واعتماد صانعي القرار التعليمي على الذات في اتخاذ القرار يؤدي إلى ظهور حالة من الكسل وعدم رغبة الأخريين في تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية كذلك هناك غريزة بشرية لدى قطاع كبير من المجتمع وهو

التخوف من كل ما هو جديد, وعدم وضوح الرؤية والهدف من خطط الاصلاح التعليمي وبذلك تقل الدافعية لإنجاز والتنفيذ الفعلي لهذه الخطط على ارض الواقع, كذلك اشارت دراسة سابقة إلى أن التصميم الهندسي لبعض المدارس خصوصاً القديم منها لا يناسب تنفيذ الانشطة المختلفة سواء الصفية واللاصفية والتي تعتبر من اهم عوامل نجاح اي خطة اصلاحية. [٣٢]

- **العبارة رقم (٢،٥ ، ٩) ومؤداها " لا توجد فلسفة واضحة لعمليات الاصلاح التعليمي "، " عجز السياسة التعليمية المتبعة عن سد الفجوة بين الطلب الشعبي المتزايد على التعليم، وقدرة الأجهزة التعليمية على الاستجابة لهذا الطلب"، " الاهتمام في كل إصلاح على الأعراض دون الوصول إلى الأسباب الأصيلة لمشكلات المجتمع التي تنعكس على التعليم"، احتلوا الترتيب الثالث حيث كان تقديرهم الرقمي (٤٢٠) ووزنهم النسبي (٢٠٩) وكانت كا٢ لهما (٣١.٤) وكل منهم دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وكل منهم عبارة متوسطة حيث أن ٢٨.٩% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة كبيرة , و ٥١.٢% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة متوسطة , ١٩.٩% توافق عليهم بدرجة ضعيفة, ويعزو الباحث هذا إلى أن فلسفة التعليم لا تأتي من فراغ، بل تأتي من نظرة القيادة المستقبلية والمخططات العامة للمجتمع والدولة والظروف المحيطة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. ولأن الدولة بأكملها تفتقر الى نظرة مستقبلية واضحة فإن التخبط الذي نراه في اصلاح العملية التعليمية يصبح مفهوماً. ومن دون فلسفة واضحة ومتفق**

عليها لا يمكن وضع استراتيجيات تعليمية قابلة للتنفيذ والقياس، وهذا الفراغ ترك الباب مفتوحاً للاستراتيجيات غير الرسمية التي تسللت عبر العقود وأخذت تدير العملية التعليمية من دون إذن أو استئذان, كذلك ما اشارت إليه هذه الدراسة من ان الاتاحة الكاملة في التعليم لم تتحقق بعد بما يعني أن هناك فجوة بين الطلب على التعليم والاستجابة لهذا الطلب, كذلك فإن معظم الاصلاحات التعليمية لا تصل إلى الاسباب الاساسية لمشكلات التعليم مثل التقدير المادي والمعنوي للمعلم والتعبئة الجماهيرية للإصلاح التعليم والتخلص من مركزية اتخاذ القرار التعليمي بل تعالج الاعراض فقط وبذلك تتجدد هذه الاعراض من حين لآخر دون الوصول إلى حل حقيقي لها.

- العبارة رقم (٤) ومؤداها " إهدار التجارب الناجحة التي تمت أثناء تطبيق خطط الاصلاح السابقة للتعليم خاصة المناهج وطرق التدريس والتقويم"، احتلت الترتيب الرابع حيث كان تقديرها الرقمي (٤٢٠) ووزنها النسبي (٢،٩) وكانت كا٢ لها (٩.٧) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وهي عبارة متوسطة حيث أن ٣٣.٣% من أفراد العينة توافق عليها بدرجة كبيرة , و ٤٢.٣% من أفراد العينة توافق عليها بدرجة متوسطة , ٢٤.٤% توافق عليها بدرجة ضعيفة, ويعزو الباحث ذلك إلى عدم استقرار السياسة التعليمية وارتباطها بشخص الوزير مما يؤدي إلى ان كل محاولة اصلاح لا تستفيد من المحاولات السابقة بل تحاول ان تبدأ من الصفر مرة اخري.

- **العبارة رقم (٨،١٠) ومؤداهما " ضعف الربط بين سياسة التعليم والسياسة العامة للدولة حيث إن معظم قوانين التعليم ترتبط بشخص الوزير، ونتج عن ذلك سرعة إجراء بعض التعديلات أو الإلغاء"، " ضعف التنسيق بين كليات التربية في كل محافظة وبين مديريات التعليم بهذه المحافظات لتوفير الاعداد المطلوبة فقط بالتخصصات المطلوبة بما يناسب متطلبات سوق العمل بكل محافظة"، الترتيب الخامس حيث كان تقديرهم الرقمي (٤٠٢) ووزنهم النسبي (٢٠٠) وكانت كا٢ لهما (٧.٣) وكل منهم غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ وكل منهم عبارة ضعيفة حيث أن ٢٨.٩% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة كبيرة , و٤٢.٣% من أفراد العينة توافق عليهم بدرجة متوسطة, ٢٨.٩% توافق عليهم بدرجة ضعيفة, ويعزو الباحث ذلك إلى أن السياسة التعليمية ما هي إلا إحدى السياسات العامة في المجتمع التي تتضمن الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي, والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها, والآليات التي يتبناها وصولاً لتحقيق هذه الأهداف في إطار السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع, وذلك عن طريق الوثائق والقرارات والتشريعات المتعلقة بالإصلاح والتجديد".[٣٣] ونتيجة تخبط السياسات والاهداف العامة في المجتمع فإن السياسة التعليمية في المراحل التعليمية المختلفة كما ذكرت دراسة سابقة سياسة غير مستقرة وموسمية, وتخضع للضغوط المختلفة سواء كانت محلية أو عالمية, ومن ثم فإنها تمثل ردود أفعال في كثير من الأحيان تتحكم في مسيرتها القروض والمنح, وأيضاً التسرع في صنع السياسة**

التعليمية, وتجاهل الواقع الثقافي والمعرفي في هذه السياسات, حيث الانحياز للتجارب الغربية دون حذر من الاصطدام بثقافة المجتمع وثوابته, وأيضاً توجد فجوة بين السياسة التعليمية والبحث العلمي التربوي, وهذه السياسة التعليمية فردية وليست مؤسسية, وأخيراً الاهتمام بلغة الأرقام لا بلغة القيمة, حيث أصبحت السياسة التعليمية تعتمد على الكم لا الكيف. [٣٤]

وفي نهاية وضع النتائج تستطيع الدراسة تقديم آليات مقترحة لإصلاح التعليم في الدساتير المصرية بين النظرية والتطبيق في ضوء دستور ٢٠١٤م.

المحور الرابع: توصيات البحث:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية لواقع الاصلاح التعليمي وفق مواد الدستور المصري, يمكن التوصل إلى الآليات المقترحة على النحو التالي:

- **يجب أن تراعي خطط الاصلاح تطوير قدرات الطلاب على قبول التغيير الاجتماعي.**
- **تراعي خطط الاصلاح التعليمي تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على ازدواجية التعليم بين العام والخاص.**
- **دعوة القيادة المدرسية باستمرار لمجلس الأمناء _مرة كل شهر على الأقل_ لمناقشة القضايا المختلفة التي تمس المدرسة والمجتمع المحيط.**

- **دعوة إدارة المدرسة ممثلة في المدير لمنظمات المجتمع المدني الرسمية والأهلية في المشاركة في المناقشات والندوات التي تستهدف وضع حلول لقضايا مدرسية ومجتمعية.**
- **وجود آلية للتشاور المستمر بين المدير و مؤسسات المجتمع المحلى حول تطوير العملية التعليمية بالمدرسة باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتوفرة بالمدرسة.**
- **العمل على تنمية التفكير العلمي لدى الطلاب من خلال تفعيل النوادي الاستكشافية للعلوم وتدريب الطلاب على خطوات التفكير العلمي الصحيح.**
- **اتاحة الفرصة للمعلم لإبراز ابداعاته في مجال طرق واستراتيجات التعليم والوسائل التعليمية.**
- **العمل على احداث تحولات ثقافية ايجابية في المجتمع المصري واختيار ما يتناسب منها مع خصوصيات المجتمع المصري.**
- **الاستعانة بالمكونات المادية للثقافة مثل قصور الثقافة ووسائل الاعلام ودور العبادة في تحقيق أهداف العملية التعليمية.**
- **حماية الامن الفكري لدى الطلاب من خلال تفعيل دور المناقشات واتاحة حرية الحوار مع المختصين في الشأن الثقافي.**
- **التوسع في بناء المدارس ,بما يتناسب مع أعداد الطلاب الملتحقين.**

- **تقليل كثافة الفصول قدر الإمكان ,والاستفادة من الحجرات الغير مستغلة بالمدرسة في تقليل كثافة الفصول.**
- **تشجيع المدرسة لجميع التلاميذ بدون تميز في النوع على المشاركة في الأنشطة المختلفة التي تقدمها المدرسة.**
- **لا بد أن تراعي خطط الاصلاح التعليمي تنوع الخصائص السكانية لكل منطقة جغرافية**
- **ضرورة أن تهدف خطط الاصلاح التعليمي إلى مواجهة ارتفاع معدل الأمية والتسرب من التعليم.**
- **التوعية من مخاطر الهجرة العشوائية وغير الشرعية**
- **توفير الخدمات التعليمية بالمناطق المحرومة من التعليم والعشوائيات.**
- **دراسة احتياجات سوق العمل ووضع خطط الاصلاح التعليمي بناء على ذلك.**
- **تحديث وتحسين مباني المدارس وتقليل الكثافات داخل الفصول الدراسية.**
- **زيادة المخصصات المالية للتعليم والارتقاء بالحالة المالية للمعلمين.**
- **تدريب المعلمين على استخدام أساليب واستراتيجيات تدريسية تحقق احتياجات المتعلم المختلفة وإشراكه في عمليات التعلم كالتعلم التعاوني والعصف الذهني, ومتابعة تنفيذ المعلمين لمحتوى هذه التدريبات.**
- **تضمين بعض مفاهيم ومتطلبات التنمية الاقتصادية في بعض المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة.**

- **تحويل شكل ومضمون نظام التعليم ليتلاءم بين المهارات التي يتم تعلُمها في المدارس والمهارات اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة.**
- **الاهتمام بالتدريب العملي لطلاب التعليم الفني داخل الورش والمصانع المختلفة مع توفير فرص عمل لهم بعد التخرج.**
- **تخفيف قيود اللامركزية في اتخاذ القرارات المختلفة حتي تناسب الاصلاحات التعليمية متطلبات التنمية الاقتصادية لكل مجتمع من المجتمعات المختلفة.**
- **اتاحة الفرصة امام الطلاب لاكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي يحتاجونها لتأمين مستقبلهم الاقتصادي.**
- **التوعية المستمرة بالاستخدامات العلمية للتكنولوجيا وتشجيع المعلمين والطلاب على انتاج البرامج التعليمية المختلفة.**
- **الاهتمام بإكساب الطلاب مفاهيم البحث العلمي وطرق استخراج المعلومات من الانترنت.**
- **إشعار الطالب بأنه المسئول عن التعلم, وترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة.**
- **توفير معامل العلوم الحديثة المطورة لممارسة الأنشطة العلمية.**
- **توفير الإرادة السياسة على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية لدعم خطط واستراتيجيات التطوير.**

- **استقرار السياسة التعليمية عن طريق وضع خطة طويلة الامد لتطوير التعليم لا ترتبط بشخص الوزير.**
- **مشاركة جميع اطياف المجتمع في وضع السياسة التعليمية وخطط الاصلاح التعليمي ومتابعة تنفيذها, ونشرها في صورة وثيقة السياسات التعليمية تلتزم الوزارة بتنفيذها.**
- **عقد لقاءات دورية مع اتحاد الطلاب بالمدرسة من أجل تنمية روح الحوار الهادف وتدعيم دورهم في التنمية السياسية.**
- **دعوة المدرسة لمراكز الشرطة والحماية المدنية لعقد برامج إرشادية للتلاميذ ,للتوعية بالممارسات الصحيحة , وإجراءات السلامة في حالة حدوث كوارث مثل الحرائق وغيرها.**
- **تفعيل دور الاتحادات الطلابية والبرلمان المدرسي في مناقشة القضايا المدرسية والمجتمعية.**

قائمة المراجع

المراجع العربية:

[١] نسرين طلبة: الرقابة فعلى دستورية القوانين، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(٢٧)، العدد الأول، دمشق، ٢٠١١م، ص٤٩٠

[٢] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . الحق فى التعليم ورقة شارحة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية القاهرة اغسطس ٢٠١١م, ص٢.

[٣] سيف الإسلام علي مطر وهاني عبدالستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر –رؤية تحليلية ناقدة–, المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية –التجاوزات والأمل–, كلية التربية، جامعة الزقازيق, المجلد الأول, ٢٠٠٩م, ص ٢١–٤٣.

[٤] جمال أحمد السيسي: دور المدرسة الثانوية العامة في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية, مجلة كلية التربية, كلية التربية, جامعة المنصورة, العدد الخامس والسبعون, الجزء الثاني, , يناير ٢٠١١م, ص ٥٩٢.

[٥] عاشور أحمد عاشور: دور التعليم الثانوي العام في الإعداد لمجتمع المعرفة: دراسة تحليلية كمية, مجلة القراءة والمعرفة, العدد الخامس والأربعون بعد المائة, القاهرة, نوفمبر ٢٠١٣م, ص ٢٣١.

[٦] ليلى حمد القاسم، ، العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التربوي.ماليزيا نموذجًا مجلة المعرفة ع ١٧٧ ، الرياض,٢٠٠٩م, ص ١٢٧.

[٧] حسن شحاته, " البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق", القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب,٢٠٠١,ص١٧٤.

١١]جمهوريةمصرالعربية:دستورجمهوريةمصرالعربية٢٠١٤,الجريدةالرسمية,العدد(١٤),العدد(٣)مكرر(أ), الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ,القاهرة,١٨ يناير ٢٠١٤م.

[١٤] جمال إسماعيل الطحاوى: مناهج البحث الاجتماعي "مفاهيم وقضايا" ,دار التيسير ,المنيا ,٢٠٠٦م ,ص٩٢.

[١٥] السيد محمد أبو هاشم حسن: الخصائص السيكومترية لأدوات القياس في البحوث النفسية والتربوية باستخدام SPSS ,مركز البحوث التربوية ,جامعة الملك سعود ,الرياض ,٢٠٠٦م ,ص١٨.

[١٦] صلاح الدين محمود علام : القياس والتقويم والتربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة , دار الفكر العربي للطبع والنشر ,القاهرة ,٢٠٠٠م ,ص ١٩٠.

[١٧] ممدوح عبد المنعم الكنانى: الإحصاء الوصفي والاستدلالي في العلوم السلوكية والاجتماعية, دار الفكر العربي, القاهرة, ٢٠٠٧م, ص ١٥٢.

[١٩] رضا عبد الله ابو سريع: تحليل البيانات باستخدام برنامج spss , دار الفكر , عمان , ٢٠٠٤م , ص ١٣.

[٢٠] شيرويت محمود محمد: واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد, رسالة ماجستير, كلية التربية, جامعة بورسعيد, ٢٠١٣م.

[٢١] جمهورية مصر العربية, الدستور المصري , مرجع سابق.

[٢٢] المرجع السابق, المادة ٢٠.

[٢٣] وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي, نطابع وزارة التربية والتعليم, ٢٠١٤م, ص ص ٣٢-٣٣.

[٢٤] الدستور المصري: مرجع سابق, المادة ١٩.

[٢٥] البنك الدولي: تطوير التعليم في مصر, متاح على ..http://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt

[٢٦]الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ٢٠١١م حتى ٢٠١٧م –باب المالية–.

[٢٧] محمد عبدالعال محمد عبدالله: تصور مستقبلي لتطوير المدرسة الثانوية العامة بمصر لتحقيق الأمن الاجتماعي على ضوء المواثيق المحلية والدولية, رسالة دكتوراه, كلية البنات للآداب والعلوم والتربية, جامعة عين شمس,٢٠١٩م.

[٢٨] انظر:

–جمال أحمد السيسي: دور المدرسة الثانوية العامة في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية, مجلة كلية التربية, كلية التربية, جامعة المنصورة, العدد الخامس والسبعون, الجزء الثاني, , يناير ٢٠١١م, ص ٥٩٢.

– هويدا محمود الإتربى: مشكلات استخدام طلاب مدارس التعليم العام للإنترنت دراسة ميدانية, مجلة كلية التربية, العدد الثامن والثلاثون, المجلد الأول, جامعة طنطا, ٢٠٠٨م, ص ١٨.

[٢٩] سيف الإسلام علي مطر وهاني عبدالستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر –رؤية تحليلية ناقدة–, المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية –التجاوزات والأمل–, كلية التربية، جامعة الزقازيق, المجلد الأول, ٢٠٠٩م, ص ص ٢١–٤٣.

[٣٠] أمين محمد النبوي وآخرون: إصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في مصر وماليزيا واسكتلندا في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة – دراسة مقارنة–, مجلة كلية التربية, جامعة عين شمس, العدد التاسع والثلاثون, الجزء الثاني, ٢٠١٥م, ص ٧٨٥.

[٣١] نهلة عبدالقادر هاشم: مرجع سابق, ص ص ٥٠–٥١.

[٣٢] محمد عبدالعال محمد: مرجع سابق.

[٣٣] علاء أحمد جاد الكريم: السياسة التعليمية في مصر وآليات صنعها, مجلة البحث العلمي في التربية, كلية البنات للآداب والعلوم والتربية, جامعة عين شمس, العدد الثالث عشر, الجزء الثالث, ٢٠١٢م, ص ١٤٤٠.

[٣٤] سيف الإسلام علي مطر وهاني عبدالستار فرج: خطايا السياسة التعليمية في مصر –رؤية تحليلية ناقدة–, المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية –التجاوزات والأمل–, كلية التربية، جامعة الزقازيق, المجلد الأول, ٢٠٠٩م, ص ص ٢١–٤٣.

المراجع الاجنبية:

[٨] Afe Babalola : connation and Constitutionalicm Afa BabalolaCo, ado-Ekiti , kiti State, Nigeria, ٢٠١١ , p ٣

[٩] Ladley, Andrew, Constitution Building Afret conflict External Democracy and Electoral Assistance (international HDEA) , Stockholm, May ٢٠١١, Pp٧- ٨ & p.١٠

[١٠] Cottrell jill& suya Dhingel , A Glossry of Constitotional Terms intenrnational institute for Democracu and Electoral Assistancoe (international IDEA) , Stockholm, ٢٠٠٧ p ٢٢

[١٢] Armstrong , Micheal, how to be an even better manager. ٥th ed., London: Kogan Page Limted,(١٩٩٧),p١١٧.

[١٣] Loveluck , Louisa. Education in Egypt: Key Challenges. March ٢٠١٢. Middle East and North Africa Programme, Chatham House. (P.٤)

[١٨] SPSS: Statistical Package for Social Sciences ver١٩.